القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية ما العمل

أ.م.د.عبد الكريم جابر شنجار
كلية الإدارة والاقتصاد

قال تعالى : ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ صدق الله العلي العظيم .(الآية ٣-٤سورة قريش) الأمن الغذائي ، الطعام من جوع ، الأمن من خوف ، يبدأ بالإيمان ، لا باللحوم البيضاء ولا الحمراء ولا باللبان ولا بالبيض ولكنه ينتهي بهذه جميعاً والبداية اهم من النهاية ، لأننا إذا فقدنا البداية فقدنا النهاية قبل ان نبدأ. إذن ان مسألة الأمن الغذائي مازالت ترتبط بحياتنا واستقرارنا في ضوء اعتمادنا على الخارج في استيراد الغذاء يجعل العراق من دول منطقة العجز الغذائي ، ومن جهة أخرى خضوع دول العالم الى قوانين واتفاقيات منظمة التجارة العالمية . ان العراق ليس حديثا في الزراعة ، لقد عرفها منذ ٥٠٠٠عام وفضلاً عن انه من أول الحضارات التي عرفت الزراعة ، وتدهور هذا الموقع بعد سقوط بغداد عام ١٢٥٨ ، وفي العصر الحديث دخلت الزراعة قطاعاً مساهماً في تكوين الاقتصاد الوطني عندما تحول السكان من البداوه الى الريف في مطلع القرن المنصرم ، زياده على ان هناك إمكانات زراعية هائلة بفعل نهري دجلة والفرات فضلاً عن الموقع الجغرافي الذي يقع في النهاية الشرقية للهلال الخصيب ، وهي منطقة تنوع هائل من أنواع المحاصيل والمراعي ، التي تشكل قرابة ٤٠% من المحاصيل الغذائية التي تستهلك في العالم ومن ثم ان حفظ هذا التنوع هو من الاهمية بمكان ليس بالنسبة للعراق فحسب بل لكافة أنواع هذه المحاصيل في العالم[١]. وفي ظل المتغيرات التي يعيشها العراق فان القطاع الزراعي يواجه مشاكل متنوعة منها ما هو داخلي وفي مقدمتها مشكلة ارتفاع الملوحة وتصاعد ظاهرة التصحر ومنها ما هو خارجي في ضوء الاعتماد الكبير على الواردات الزراعية التي تلقي عبئاً سنوياً متزايداً على ميزان المدفوعات وزاد معه تفاقم المديونية الخارجية وتحمل تكاليف باهظة لخدمة هذه الديون . وتأسيساً على ذلك يكون لزاما على العراق إعادة النظر في السياسات التحكمية المتبعة في القطاع الزراعي ولا سيما سياسة التسعير الزراعي التي يلاحظ متابعها ان هناك فارقاً كبيراً بين الأهداف التي تسعى اليها أجهزة التسعير وبين ما هو متحقق من هذه الاهداف ،فالسلطة الحاكمة اعتمدت على هذا القطاع لتأمين الغذاء للمواطنين في ظل العقوبات الدولية ، في حين عملت تلك السياسات في خلق تشوهات هيكلية في الاقتصاد الوطني ، وبالطبع ان هذا يتطلب أيضا إعادة النظر في دور القطاع العام في إدارة القطاع الزراعي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لمساهمة في تطوير الزراعة في العراق كما ما يجري في دول عربية ، اذا ما سلمنا ان برامج التكييف الاقتصادي قد بدأ العمل بها في بعض من القطاعات الاقتصادية في العراق.

وحتى تصل الدراسة الى ما تهدف اليه فقد قسم موضوعها كالآتي :-

المبحث الأول
مؤشرات القطاع الزراعي في ظل العقوبات الدولية

يتناول هذا المبحث مؤشرات القطاع الزراعي في العراق خلال المدة (٩٠-٢٠٠٣) والتي عاش في ظلها الشعب العراقي مرحلة العقوبات الدولية اذ نقف على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ونسبه مساهمة الناتج الزراعي به فضلاً عن القوة العاملة في قطاع الزراعة ، وذلك حتى نحصل على صورة عن اداء القطاع الاخير في مرحلة بالغة في تاريخ العراق، عليه قسم المبحث بالشكل الأتي :-

الأول:الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في العراق :

عادة ما يقسم اقتصاد الدولة الى مجموعة من القطاعات تساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدولة ، ويتفق على ذلك التقسيم أو (التصنيف) كما يوضحه الجدول (١) ، ونقرا من خلاله الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية ، وأولى الملاحظات الرئيسة النمطية الثابتة تقريباً للأهمية النسبية لكل القطاعات خلال مدة الجدول عدا سنة ١٩٩٠ ، اذا تخلت الصناعات الاستخراجيه) عن اهميتها النسبية لصالح قطاع (الزراعة والصيد والغابات)حيث تضاعفة الأهمية النسبية للقطاع الاخير من ٣٩% في العام الاخير الى ٧٢% في العام الاتي بعده ، وفي الاتجاه نفسه انخفضت مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ٥١% الى ٣٦% بحسب ترتيب السنوات السابقة . والملاحظة الثانية استمرارية هذه النمطية لسنوات ١٩٩٧و١٩٩٨ اذ بدأت تلك الاهمية النسبية لقطاع الزراعة تنخفض بمعدلات قليلة لمصلحة قطاع الصناعة الاستخراجية وذلك بعد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء . والملاحظة الثالثة نجد ان القطاعات التوزيعية والخدمية قد أخذت الوتيرة نفسها في مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مع تفوق واضح الى قطاع (التجارة والمطاعم والفنادق) داخل القطاعات التوزيعيه وتفوق الى قطاع الخدمات الحكومية الخدمية في اجمالي القطاعات الخدمية ، ان تضخم هذه القطاعات في العراق ليس على السياق نفسه الذي تؤديه هذه القطاعات في الدولة المعتمدة على التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) في نواتجها المحلية ، فالعراق يعتمد في حصوله على النقد الاجنبي عادة على تصدير النفط .ويستنتج ان القطاع الزراعي يحتل مركزاً مهماً في الهيكل الاقتصادي في العراق،وبالتالي لا تبتعد هذه الاهمية للقطاع الزراعي في العراق عن الاهمية التي يحتلها هذا القطاع على المستوى العربي(٢)اذ تبلغ مساهمة نحو٣ ٧٥% من اجمالي الناتج الزراعي للدول العربية ذات الموارد الزراعية (، السودان ، مصر ، المغرب ، الجزائر وسوريا).

وعلى وجه الدقة يشير الجدول (٢) الى نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق في المدة (٩٠-٢٠٠٢) اذ تطورت النسبة من ٢٠% في عام ١٩٩٠ الى الثلث في معظم سنوات الجدول وبعبارة اخرى اخذت تلك النسبة حالة مستقرة الى حداً ما خلال مدة العقوبات الدولية.

□ 1 ﻫ □

القطاعات	١٩٩٠	١٩٩	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩	١٩٩٧	١٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣

الزراعة والصيد والغابات	٣٩	٧٢	٧٢	٧٥	٧٣	٧٣	٧٣	٧١	٦٩	٦٧	٦٤	٦٤	٦٥	٦٧
الصناعات الاستخراجية	٢٨	٢	١	١	١	٢	١	٥	٧	١٠	١٣	١٣	١١	١٠
الصناعات التحويليه	١٧	١٥	١٩	١٦	١٨	١٧	١٧	١٦	١٦	١٦	١٥	١٥	١٦	١٦
الكهرباء والغاز والماء	٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
التشيد	١٤	١٠	٨	٨	٨	٨	٨	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
اجمالي القطاعات السلعيه	٥١	٣٦	٤٧	٤٠	٤٣	٤٢	٤٢	٤٣	٤٣	٤٤	٤٥	٤٥	٤٢	٤٤
التجـــارة والمطـــاعم	٤٧	٤٤	٦٣	٥٤	٥٨	٥٦	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٤	٥٧
والفنادق	٢٩	٣٢	٢٥	٢٧	٢٦	٢٧	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٨	٢٦
النقـــل والمواصـــلات	٢٤	٢٥	١٢	١٩	١٦	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٨	١٧
والخزن														
التمويـــل والتـــأمين														
والمصارف														
اجمـــالي القطاعـــات	٣١	٣٦	٣٩	٤٠	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٨	٣٨	٣٧	٣٧	٤٠	٣٨
التوزيعيه														
الاسكان والمرفق	٢٠	١٧	٢٠	١٧	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	٢٠	١٨
الخدمات الحكومية	٧٤	٧٥	٧٢	٧٧	٧٥	٧٦	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٢	٧٥
الخدمات الاخرى	٦	٨	٨	٦	٧	٦	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٨	٧
اجمالي القطاعات الخدمية	١٨	٢٨	١٤	٢٠	١٨	١٩	١٩	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

[illegible]

[illegible]

وانعكست زيادة المساهمة هذه في نصيب الفرد من الناتج الزراعي التي تجاوزت اكثر من ضعف حصة الفرد على المستوى العربي من الناتج الزراعي والتي تتفاوت من دولة الى اخرى ويؤكد ذلك دور القطاع الزراعي الريادي في مرحلة العقوبات الدولية بالشكل الذي جعله ميدان لعمل شريحه كبيرة من السكان في تلك المرحلة وكذلك للعاملين في الانشطة الانتاجية والخدمية المرتبطة بهذا القطاع ، وبعبارة اخرى مساهمة هذا القطاع في تحقيق الامن الغذائي(٣)وتوفير المواد الاولية لعدد كثير من الصناعات التحويلية.

ثانياً:الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العمالة .

ان السكان هم المصدر الرئيس للقوى العاملة والتي مثلت نحو ٢٦% من مجموع السكان وذلك في عام ٢٠٠٣وكانت حصة النساء من تلك القوى نحو ٢٠% من هذه القوى ، وكما هو معروف ان القوة العاملة تنحصر بين الفئة العمريه (١٥-٦٥) سنه ، وهم القادرون على العمل والراغبون فيه ، أما القوى العاملة في القطاع الزراعي فهي جزء من القوى العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي.

[illegible]

[illegible]

البيان	العراق	الدول العربية

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي (%)	نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي (دولار)
١٩٩٠	٢٠	٨٢١	١١	٢٨٥
١٩٩١	٢٥	١٠٩٤	١٢	٢٢٣
١٩٩٢	٣٦	٦٩٢	١٣	١٨٥
١٩٩٣	٣٣	٧٩٤	١٣	٢٦٥
١٩٩٤	٣٤	١٣٥٩	١٣	٢٨١
١٩٩٥	٣٣	٥٣١	١٣	٢٢٢
١٩٩٦	٣٤	١٢٨٨	١٢	٣٠٢
١٩٩٧	٥ ٣٣	١٢٤٢	١٢	٢٨٩
١٩٩٨	٣ ٣٣	١٢١٦	١٣	٢٩٧
١٩٩٩	٧ ٣٢	١٢٠٣	١٢	٣٠٠
٢٠٠٠	٣٢	١١٢٢	١١	٢٩٤
٢٠٠١	٣٢	١٠٧٥	١١	٢٩٢
٢٠٠٢	٣٠	٩٩٩	١١	٢٧٩
٢٠٠٣	٩	٧٦	٨	٢١٦

ويبين الجدول (٣) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العمالة ويلاحظ كيفية نمو القوى العاملة في القطاع الزراعي ولا شك ان هناك صعوبات في دراسة تلك القوى في الدول النامية ومنها العراق ، بسبب الافتقار الى المصادر الاحصائية الدقيقة في مجال القوى العاملة . فأذا كانت البيانات تشير لصالح القطاعات الاخرى (الصناعة والخدمات) هذا الحال يعني ما يأتي :-

السنوات / القطاعات	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الزراعة	١٤	١٢	١٠	٩ ٨
الصناعة	١٩	٢٤	٢٢	٢١
الخدمات	٦٧	٦٢	٦٧	٧٠
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

١-ارتفاع الانتاجية للعاملين والكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي نتيجة تدخل ودعم الحكومة.
٢-ان القطاعات الاخرى قد استوعبت الزيادة في نمو السكان في العراق التي تعد من اعلى معدلات نمو السكان في العالم ، اذ يبلغ هذا المعدل نحو ٣% الى ٣% على اعتبار هناك علاقة طردية بين زيادة حجم السكان وزيادة حجم القوى العاملة، وبعبارة اخرى ان انخفاض القوى العاملة في الزراعة الى مجموع القوى العاملة في القطاعات الاخرى هي نتيجة طبيعية للنمو الحضري وانخفاض مستويات الدخول في الريف وازدياد اهمية الانشطة الصناعية والخدمية.

٣-زيادة الهجرة من الريف الى المدينة ، اذ تشير الارقام(٤)الى ان نسبة سكان الريف في العراق كانوا يمثلون نحو ٤٩% من مجموع السكان مقابل ٥١% لمصلحة الحضر في عام ١٩٧٠ وانعكست النسبة الى ٢١% و ٧٩% على التوالي في عام ٢٠٠٤ وهذا يفسر تفاقم البطالة وتزايد الصعوبات في تشغيل هذه العمالة التي كانت معظمها غير ماهره ، وهو ما ولد ضغط على البنى الارتكازية في المدن.

ومن الجدير بالذكر انه لا يعني انخفاض حجم القوى العاملة في الزراعة لمصلحة القطاعات الاقتصادية دلالة على التطور الاقتصادي في الدول النامية ، على اساس ان زيادة متوسط دخل الفرد تؤدي الى زيادة الطلب على السلع المصنعة وهذا بدوره يؤدي الى تطور الانتاج الصناعي ، ومن ثم التوسع في الخدمات المساعدة لهذا التطور كخدمات التوزيع والتأمين والبنوك والاسكان والخدمات الحكومية ، فعلى سبيل المثال(٥)ان القوة العاملة في الزراعة في الولايات المتحدة يبلغ حجمها البشري اقل من عشر حجم نظريتها العربية لكنها تقوم بزراعة ما يقارب من سته اضعاف المساحة المزروعة في الدول العربية ، وان العامل الزراعي الامريكي يزرع مساحة تفوق ٦٠ مرة ما يزرعه العامل العربي.

ان هذه الحقائق تدل على مدى التأثيرات التي تركتها الحروب والعقوبات الدولية على التطورات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وهو ما جعل الدولة ترمي بثقلها المؤسساتي على الزراعة في مرحلة الحصار الدولي.

ثالثاً:الإنتاجية للعاملين والكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي.

ان مفهوم الانتاجية هو تعبير يستخدم للتعبير عن كفاءة العمل الذي يبذل من قبل العاملين في انتاج المنتجات الزراعية او الصناعية او الخدمات المادية، وبتعبير اخر أنها علاقة قابلة للقياس الكمي بين المنتجات ومن ناحية العمل المبذول في الحصول على هذه المنتجات من ناحية اخرى.

ان الحديث عن الانتاجية الزراعية للعامليين والكفاءة الاقتصادية في العراق ارتبط في سياسة دعم سعر المنتوج النهائي التي كانت تتبعها الدولة في ظل العقوبات الدولية . اما تلك المؤشرات في الدول العربية فانها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية اذ تمثل نحو ثلث مستوياتها ويرجع ذلك الى الكثير من السمات التي تتصف بها العمالة الزراعية وابرزها ما ياتي:-

١-العوامل المناخية اذ تقدر كميات الامطار التي تتساقط في الدول العربية نحو ٢٢٨٢ مليار م٣ وتمثل هذه الكميات نحو ٢% من اجمالي كميات الامطار في العالم ، وهي تغطي اقل من نصف الاحتياجات المائية للاغراض الزراعة في الدول العربية(٦) ، وهذا يعني ان الوطن العربي يعاني من شحة المياه في الوقت الحاضر وفي المستقبل ايضاً.

٢-الضعف النسبي للاستثمار في الزراعة ، وما يترتب عليه من تدني استخدام التقنية الزراعية الحديثة والتوسع في الري الحديث.

٣-تدني مستويات الاجور بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الاخرى اذ يتراوح دخل العامل الزراعي في بعض الدول العربية ما بين ٢٠% الى ٣٥% من دخل العامل في القطاعات غير الزراعية ، كما تتميز تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعه.

٤-تفتيت الحيازات الزراعية ادى الى اعاقة استخدام اساليب ووسائل التقنية الحديثة في الزراعة.

ومن الجدير نذكر ان بعض الدول العربية ادخلت النظم المحسنة للري بالتنقيط الذي يتميز بكفاءة تصل ما بين ٨٠-٩٠% والري بالرش الذي تتراوح كفاءته ما بين ٧٥-٨٠% في

حين يكاد يكون الري السطحي هو النظام الوحيد المستخدم في كل من العراق والسودان وسوريا وعمان[٧].

٥-تأثرت الزراعة العربية في عقد التسعينات ببعض الاحداث الداخلية والحصار الاقتصادي.

٦-ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية لصغار المزارعيين.

٧-الخلل في السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسات السعريه الزراعية خاصة.

وتشير الاحصائيات المعبره على تدني الانتاجية في القطاع الزراعي العربي عند المقارنة مع عدد المزارعين في الولايات المتحدة والبالغ ٢ مليون عامل يزرعون نحو ١٩١ مليون هكتار[٨] بالمقابل يبلغ عددهم في الدول العربية ٣٣ مليون عامل يزرعون نحوا ٦٩ مليون هكتار[٩]والمثال الاخر هو تدني انتاجية الابقار في الوطن العربي[١٠] الى نحو ٥٠٠ كغم /رأس مقابل ٢٠٦٠ كغم /رأس على المستوى العالمي و ٥٨٤٤كغم/رأس في امريكا ، ويعود ذلك الى قلة الرعاية البيطرية الملائمة وعدم انتشار اساليب التربيه والاكثار الحديثة وضعف الارشاد في هذا المجال ، ارتفاع اسعار الاعلاف ولاسيما المركزات والفيتامينات التي تستورد من الخارج، اما حال العراق بوصفه دولة عربية لا يبتعد عن تلك السمات العامة. ويشير الجدول (٤) الى المؤشرات الآتية :

الأول :إنتاجية العمالة الزراعية = متوسط حصة قيمة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين

الثاني :الكفاءة الاقتصادية الزراعية = نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي / نسبة القوى العاملة بالزراعة

فيما يخص المؤشر الاول يحقق العراق انتاجية عاليه عند المقارنة على مستوى الدول العربية بشكل تجميعي وهي بحدود (١٠-١٧) ضعفاً في مدة الجدول (١٩٩٠-٢٠٠٣)وهذا ما يؤكد ما ذهبت اليه الحكومة انذاك في دعم القطاع الزراعي وكل ما يتعلق بهذا القطاع الى جانب القول ان العراق بلد زراعي في الاصل ويمتلك امكانات زراعية متقدمة .أما المؤشر الثاني الذي يتناول الكفاءة الاقتصادية فقد حقق العراق نسبة تتجاوز ما تحققه العمالة الزراعية العربية بشكل تجميعي ويلاحظ ان هذه النسبة قد بدأت تنخفض في السنتيين الاخيرتين من الجدول. وجملة القول ان العراق تفوق حتى على الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل (المغرب ، وسوريا ، والصومال) خلال مدة العقوبات الدولية . وقد نجحت الحكومة الى حدٍ ما في السياسة الزراعية وحققت معدلات مرتفعه في الانتاجية والكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي .

بـ□□ ١□□ □ □

□ □

□ □□□□□□□□ □□ ١□

البيان / السنوات	انتاجية العمالة الزراعية		الكفاءة الاقتصادية	
	العراق	الدول العربية	العراق	الدول العربية
١٩٩٠	٢٠٨٩٩	٢١٩٨	٢ ١	٣ ٠
١٩٩١	١٨٣٥٥	٢٤٠٣	٩ ١	٣ ٠
١٩٩٢	٣١٣٤٠	٢٩١٨	٩ ١	٠.٣٦

١٩٩٣	٣٥٤١٩	٢٨١٧	١ ٢	٣ ٠
١٩٩٤	٣٦٧٨٠	٢٦١٤	٥ ٢	٣ ٠
١٩٩٥	٣٨٨٧١	٢٥٣٨	٦ ٢	٣ ٠
١٩٩٦	٣٩١١٥	٢٤١٩	٢ ٣	٣ ٠
١٩٩٧	٣٩٧٣٧	٢٤٠٠	٢ ١	٣ ٠
١٩٩٨	٤٣٩٩٩	٢٤٩٦	٦ ٢	٣ ٠
١٩٩٩	٤٢٠١٣	٢٥١٧	١ ٣	٣ ٠
٢٠٠٠	٤١٨٨٤	٢٥٩١	١ ٣	٣ ٠
٢٠٠١	٤١٥٤٢	٢٦٠٨	٣ ٣	٣ ٠
٢٠٠٢	١١٩٨٠	١٨١٩	٣ ٣	٣ ٠
٢٠٠٣	٣١٢٣	١٩٣٤	١ ١	٢ ٠

ر ابعاً : الميزان التجاري الزراعي:

ان الاهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لابد ان تنعكس في العراق على حصيلة التجارة الخارجية بشكل ايجابي كما هو الحال في الدول التي تعتمد ميزانياتها الحكومية على النقد الاجنبي المتأتي من التصدير الخارجي ، ولكن في العراق العكس هو الذي يحصل ، وهذا ليس بسبب العقوبات الدولية بل ان الانتاج الزراعي لسد حاجة الاستهلاك المحلي عامة ومن السلع الاساسيه عليه خاصة فإن العراق يعتمد على المصادر الخارجية في تأمين الجزء الاكبر من احتياجاته الزراعية سواء الاستهلاكية الغذائية او مدخلات الانتاج الزراعي معاً.

ويشير الجدول (٥) الى الصادرات والواردات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والفرق بينهما الذي يطلق عليه مصطلح الميزان التجاري الزراعي، كذلك يبين الجدول نصيب المواطن العراقي من الواردات الى جانب نصيب الفرد العربي خلال المده (١٩٩٠-٢٠٠٢)

ويلاحظ ان العراق يعاني من عجز متواصل في هذا الميزان بسبب تفوق الواردات الزراعية على الصادرات منها وبمتوسط يبلغ ١ مليار دولار ، وتبلغ الواردات الاخيره نسبة ٥٨% من إجمالي الواردات خلال عالم ٢٠٠٣ بالمقارنة على المستوى العربي[١١]، وتبلغ تلك النسبة نحو ١٦% ويدل ذلك الى الموقف غير الملائم لميزان التجارة الخارجية للسلع الزراعية في العراق خلال مدة العقوبات الدولية ، اما نصيب المواطن العراقي من الواردات في المدة السابقة نفسها فقد انخفض بشكل كبير بعد عام ١٩٩٠ وهي السنة التي سبقت فرض العقوبات على العراق وكان حجم الانخفاض يقارب النصف ، اذ انخفضت الحصة من(٩٩) دولار في السنة الأخيرة الى (٤٣)دولار في عام ١٩٩١.

ويلاحظ ان هناك تحسناً في بعض السنوات ويعود ذلك الى برنامج النفط مقابل الغذاء وعند المقارنة مع نصيب الفرد على المستوى العربي فهو اقل منه عدا عام ١٩٩٠كان التفوق من نصيب المواطن العراقي ، وهكذا يبدو ان العقوبات الدولية تركت اثاراً سلبيه على الميزان التجاري الزراعي الذي اخذ العجز به يتصاعد في النصف الثاني من التسعينيات بعد ان توفر التمويل اللازم للحكومة العراقية بموجب القرار الدولي (٦٦١)، وفي الوقت نفسه تخلت الدولة عن دعم المزارعيين بعد تطبيق القرار الاخير ، والذي انعكس بدوره على قصور الانتاج المحلي في توفير المنتجات الزراعية وادى الى زيادة كميات الاستيراد واسعار المنتجات مع مرور الزمن والى زياده الموارد المالية المخصصة لاستيراده ، وهو ما عرض الاقتصاد الوطني للانكشاف والى تأثير السوق العالمية والى التبعية الغذائية للدول الموردة.

البيان السنوات	الصادرات ١	الواردات ٢	الميزان التجاري الزراعي ١-٢	نصيب المواطن من الواردات (العراق)	نصيب الفرد على المستوى العربي
١٩٩٠	٦٠	١٨٥١	١٧٩١	٩٩	٧٤
١٩٩١	١٠	٨٢٣	٨١٣	٤٣	٦٠
١٩٩٢	٩	١١٦٣	١١٥٤	٥٤	٦٦
١٩٩٣	٤	٩٨٨	٩٨٤	٥٢	٨٠
١٩٩٤	٨	٧٥١	٧٤٣	٣٧	١٠٠
١٩٩٥	٨	١٠٧٣	١٠٦٦	٥٢	٧٧
١٩٩٦	٢٠	٩٤٠	٩٢٠	٤٥	٩٧
١٩٩٧	٢٠	١٤٨٨	١٤٦٨	٤٩	١٠٧
١٩٩٨	٨	١٧١٩	١٧١١	٧٨	١٠٩
١٩٩٩	٧	١٦٠٣	١٥٩٦	٦٩	٩٨
٢٠٠٠	٧	١٧٢٠	١٧١٣	٧٢	٨١
٢٠٠١	٧	١٢٢١	١٢١٤	٥٠	٦٨
٢٠٠٢	٧	١٧٢٠	١٧١٣	٦٨	٧٢
المتوسط	١٣ ٤	١٣١٢	١٢٩٨	٥٩ ٠	١٠٨٩

ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقية الدولية (الجات) التي اصبحت منظمة التجارة العالمية تتولى اعمالها تتضمن نصوصاً ذات صلة مباشرة بالقطاع الزراعي ، التي ركزت على تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وفي مقدمة اجراءاتها تخفيض الدعم للانتاج والتصدير ، وهو ما ترك اثاراً مباشرة في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية وانعكس في المزيد من الاختلال في الموازيين التجارية الزراعية العربية وكذلك في ازدياد نسب العجز في موازيين المدفوعات .

المبحث الثاني

موجبات إدخال الإصلاحات في القطاع الزراعي

كان للعراق بدايات في ادخال الاصلاحات[١٢]تعود الى قانون صدر عام ١٩٨٣ الذي سمح بموجبه للشركات المحلية والعربية او الافراد باستجار اراضي زراعية من الحكومة باسعار تشجيعية ، وعلى اثر ذلك بلغت عدد الحيازات الزراعية المستأجره نحو ٣٠٠ حيازه زراعية حتى منتصف عام ١٩٨٤ . اما اليوم يواجه الاقتصاد العراقي مشاكل معقدة ومركبة ، وعليه لا خلاف على ضرورة ادخال اصلاحات اقتصادية بصورة سريعة ، اذ نعتقد ان قطاع الزراعة لابد ان يتولى قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق للمرحلة المقبلة ، حتى يقوم هذا القطاع الحيوي بدوره الاساسي في توفير الغذاء ومدخلات الصناعات المعتمدة على الزراعة والمتمثلة بالصناعات الغذائية باعتبارها وعاءاً ناجحاً لامتصاص البطالة الكبيرة والقائمة فعلاً في العراق.واذا كان التدخل الحكومي خلال فرض العقوبات الدولية قد نجح في توفير القسم الكبير من الغذاء ، لكن حصل انعطاف كبير في هذا التدخل في النصف الثاني من التسعينات عندما تخلت الدول الى حداً ما عن الدعم السعري الذي

تقدمه للمزارع مما انعكس سلباً على الكثير من صغار المزارعين قدر تعلق الامر بدخولهم او استمرارية حصولهم على المدخلات الزراعية من المبيدات والبذور .
وتأسيساً على ذلك نطرح الاسئلة الاتية في ضوء الحاجة الى ادخال الاصلاحات الاقتصادية وهي كالآتي :-
*هل هناك امكانية على تقليل الدعم الى المزارعين وترك كل ما يتعلق بالزراعة الى قوى السوق.
*ما مساحة تلك الاصلاحات؟
*من اين نبدأ بتحرير الاسعار بالمدخلات ام المخرجات؟
*ما حجم التأثيرات على المزارعين الصغار؟
*ما حجم التأثيرات على المستهلك في حالة ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية التي بدأت تتصاعد فعلاً؟وقبل الاجابة عن تكلم الأسئلة في النقاط الاتية من الدراسة ، يمكن القول ان عملية ازالة نظام ، التحكم الاداري ليس جديدا في الدول العربية ، اذ احتلت برامج التكييف والإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي أولوية متقدمه في مصر ، الأردن ، المغرب ، السودان ، موريتانيا ، الجزائر وتونس اذ تخلت الدولة فيها عن دورها المباشر في الإنتاج والتسويق ، من اجل معالجة المشاكل التي واجهتها في السبعينات والثمانينات جراء السياسات الإنمائية الزراعية التي طبقت والتي ارتكزت بشكل أساسي على التخطيط المركزي ، مما كان له اثر سلبي بتراكم المشكلات الاقتصادية المتعددة.

اولاً:المحاور الرئيسة للإصلاح الزراعي.

شرعت الدولة العراقية في ظل الاحتلال بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في قطاعات اقتصادية معينة عليه سوف يخضع القطاع الزراعي هو الاخر الى تلك الاصلاحات في المدة المقبلة ، ومن ثم يكون من الضروري الوقوف على المحاور الرئيسة للإصلاح الزراعي ، وهي:
١-تقليص الدور المباشر للدولة والحد من تدخلها في كثير من الانشطة الانتاجية والخدمية واقتصار دور الدولة على وضع خطط السياسات التشجيعية والتنظيمية ورسمها.
٢-الاعتماد على آليات السوق وتحرير الاسعار واعطاء الفرص وافساح المجال ازاء القطاع الخاص ليتولى مسؤوليات الاستثمار ، والتسويق ، والادارة.
٣-خصخصة المؤسسات الزراعية الحكومية واعادة ادارة القطاع الزراعي للقطاع الخاص.

ثانياً:ايجابيات الاصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي .

هناك مجموعة من الايجابيات المترتبة على تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية لعل ابرزها[١٣] ما يأتي :-
١-تحقيق معدلات نمو مرتفعه في الانتاجية والكفاءة الزراعية الاقتصادية عن طريق خفض تكاليف الانتاج والارتقاء بجودة المنتج.
٢-تحسين مستويات دخول الافراد العاملين في القطاع الزراعي بما يحقق التوازن بين دخولهم ودخول العاملين في القطاعات الاخرى ومن ثم العمل على تحقيق الاستقرار في الريف والرغبة في العمل الزراعي.
٣-ترشيد استخدام الموارد الزراعية وتوجيها نحو الاستخدامات السليمه ، حتى يتمكن من بلوغ مستويات من الانتاج الزراعي لسد حاجات السكان من السلع الغذائية .
٤-زيادة حجم تدفق الاستثمار الى القطاع الزراعي.

ثالثاً:سلبيات الاصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي.

من المعروف ان برامج التحرر الاقتصادي تجعل من القطاع الخاص بؤرة رهانها الاساسي للنجاح ، ولكن المتابعة الدقيقة لسلوك هذا القطاع في الدول التي اعتمدتها وجد انه لا يتبنى آلا للسياسات الكسب الريعي في شتى ضروبه من المضاربات والمقاولات والسمسرات والصفقات ولم ينخرط فعلاً في النشاط التنموي المنتج حقاً ، سواء اكان زراعياً أم صناعياً . وتبعاً لذلك فان هناك مجموعة من الانعكاسات السلبية التي نجمت من هذه البرامج يمكن اجمالها، وهي الاتي[١٤]:

١-انخفاض حجم العمالة في المشروعات التي خصخصت .
٢-زيادة معدلات البطالة وحصول المزيد من الاستقطاب الاجتماعي بين فئة قليلة العدد من السكان تستأثر بجزء كبير من الدخل القومي مقابل الغالبية من السكان تعيش بخط الفقر.
٣-لم يحدث تنوع واضح في الانتاج او خفض ملموس في مستوى المديونية الخارجية للدول التي نفذت هذه البرامج.
٤-ارتفاع في اسعار مستلزمات الانتاج المستورده المختلفة كالتقاوى والأسمدة والمبيدات والجرارات والحاصدات.

رابعاً:التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

بالعودة الى الاسئلة التي طرحت في بداية هذا المبحث يمكن القول ان جعل القطاع الزراعي يؤدي الدور القيادي في عمليه النهوض بالاقتصاد العراقي يكون من خلال بيان حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بالزراعة في العراق ثم وضع الاجوبة المناسبة لكل سؤال او غيره.

١-التحديات الداخلية.

ان الزراعة في العراق تواجه كثير من المشاكل في مقدمتها تلك العلاقة القائمة بين المزارع والدولة ، فكما هو معروف ان تلك العلاقة كانت تتصف بالخضوع الى السلطة العليا المركزية وبدوافع الخوف منها والخوف أيضا من الطبيعة التي كانت تقسو على الفلاح اكثر مما تقسو عليه السلطة المركزية او الإقطاعنتيجة تميز المنا في العراق بالجفاف وميل اراضيه المزروعة للتحول الى صحاري عند أول إهمال لنظام الري لا سيما في وسط وجنوبيه العراق ما جعل العراق يعتمد على الأنهار والجداول في عملية السقي . وتشير الارقام ان ٧٥% من الأراضي المرويه في العراق تعاني من الملوحة[١٥]، وبالطبع ان من شأن هذه الظاهرة زيادة مساحة الأراضي المتصحرة التي تبلغ نحو ١٦٧ الف/ كم٢ وتشكل ما نسبته ٣٨% من المساحة الكلية للعراق تضاف اليها المساحة المهدده بالتصحر والبالغة ٢٣٨ الف/كم٢ وهي بنسبة ٥٤% من مساحة العراق وعند جمع النسبتين يكون بحدود ٩٣% من مجموع مساحة العراق متصحره[١٦]وذلك في حالة عدم الاسراع في معالجة هذه المشكلة من لدن الدولة.

٧

وازاء مشكلة الملوحة التي لا يستطيع المزارع بامكانته الشخصية ، المحدودة جعلت المزارع يعتمد على السلطة المركزية للقيام بعملية تنظيم الري . اما المشكلة الثانية التي تواجه القطاع الزراعي تتمثل بنقص الخبرات الادارية نتيجة معاناه الحروب والحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية ، وبعد الاحتلال بدأت هذه المشكلة وتفاقمت بعد حصول نقص كبير في الايدي العاملة التي فضلت الانخراط في قطاعات ومجالات عمل ذات مردود مالي كبير مثل اجهزة الشرطة والجيش والمشكلة الاخيره التي تناولتها الدراسة تتعلق بما كانت تتبعه الدولة من سياسة دعم اسعار المنتجات النهائية للسلع الأساسية (الحنطة والرز) خاصة والهادفة الى زيادة الإنتاجية

وكذلك قيام الدولة في دعم أسعار المدخلات وتوفيرها بأسعار معلنه ومحدده من قبلها ، كل هذه الإجراءات كانت تحتاج إلى رقابة للأسعار ومنع احتكارها.

وقبالة هذه التحديات الداخلية ، لا نعتقد من السهولة بمكان ان تتخلى الدولة عن عملية تقديم الدعم الى المزارعين في الأجل القصير فهناك أخطاء ارتكبت لا يمكن ان يتحملها المزارع في الاجل القصير ، بل لابد من استمرارية تصدي الدولة إلى تحديث شبكات الري والمجاري والتصريف واقامتها بشكل علمي، ومدروس عن طريق دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وبعناصر تتمع بالكفاءة والنزاهة والقدرة على العمل ، ويكون ذلك في اعتقادنا على مدى (٢-٥) سنوات من انجاز مهام الدولة المشار اليها سابقاً ، عندها سيلمس المزارع تلك الانجازات وتسقط الحجج والذرائع لديه ، ومن ثم يبدأ تطبيق الإجراءات التصحيحية في القطاع الزراعي وبشرط ان تكون بصورة تدريجية وتبدأ في رفع دعم المخرجات وجعل أسعارها بحسب قوى السوق لتخفيف العبء على المستهلك العراقي الذي لم يتحسن مستوى استهلاكه مقارنة مع دول الجوار ، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل الاستهلاك من القمح في العراق ٦٠% من مستوى الاستهلاك في تركيا ، و٧٠% من الفرد في ايران و ٨٠% في سوريا[١٧].

ولا يتوقع ان ينمو الانتاج الزراعي في العراق في الاجليين القصير والمتوسط بمعدل يزيد على معدل نمو السكان وانما العكس هو الذي يحصل في ظل تدهور نظم الحيازة والملكية لوسائل الانتاج وتقادمها فضلا عن عدم قدره المزارع ان يطلع على ما يحصل في العالم من تقدم علمي في مجالات بحوث التقنية وعلم الوراثة واستحداث الاصناف المستورده التي تتفوق على الاصناف المحلية ذات الغله المنخفضه . وفي ضوء ما ورد تكون المسألة الكبرى التي يسعى الجميع الوصول اليها وهي تحقيق الاكتفاء الذاتي او الجزئي من المواد الغذائية ، ونعتقد ان ذلك صعب في ضوء تدني الانتاج المحلي ، وفي الوقت نفسه ان هناك زيادة في حجم الطلب الكلي بدافع العاملين الاساسيين اللذين يأخذان صفه التغير بمرور الزمن العامل الاول :النمو المضطرد للسكان ، واما العامل الثاني : النمو المستمر في متوسط دخل الفرد ، وما يترتب عليه من زيادة في متوسط المرونات الدخيله للطلب على المواد الغذائية ، اذ ما علمنا ان معدل النمو السنوي في الطلب الاخير يكون اعلى في الدول النامية منه في الدول المتقدمة ليس فقط بسبب الفرق في معدلات نمو السكان انما ايضا بسبب ارتفاع المرونات الدخيله للطلب على المواد الغذائية في الدول النامية ومنها بالطبع العراق.

٢-التحديات الخارجية :

لقد بدأت السياسات الزراعية في دول العالم المختلفة تأخذ في اعتبارها وبدرجة متزايده متطلبات الاتفاقيات الدولية والاقليمية ذات العلاقة والاثر على القطاع الزراعي ، وفي مقدمتها اتفاقية الزراعة التي تعد من اهم اتفاقيات جوله اورغواي والتي ركزت على تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وفي مقدمتها اجراءات تخفيض الدعم للانتاج والتصدير ، وقد اقتضى كل ذلك ادخال التعديلات في السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الزراعية مما قد يترتب عليها من آثار سلبية ، وبالطبع ان العراق بعيداً عن الايجابيات المترتبة عن انفتاح الاسواق العالمية ، بأعتبار ان العراق من دول العجز الغذائي الذي يستوفى من الخارج عن طريق الواردات الزراعية ، والى درجة تحمل العراق ديونه الى الدول الموردة للغذاء ، فعلى سبيل المثال بلغت ديون[١٨] العراق الزراعية لمصلحة الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ نحو ٣مليارات دولار تشكل نسبة الفوائد نحو ٣٥% من حجم الدين.

وثمة تقديرات صادره عن الامم المتحدة[١٩] عن مدى الخسائر المحتملة لمجموعة من الدول العربية ومنها العراق في مؤشر الرفاهية الاجتماعية ، بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية ، تقدر بنحو ٨٨٧ مليون دولار معظمها يعود الى انخفاض في فائض المستهلك والمنتج وايرادات الحكومة . ان ذلك يدفعنا الى القول الى ضرورة القيام بالاصلاحات لأننا سنواجه حتما انعكاسات سلبيه بعد السريان الفعلي لاتفاقية الزراعة فنحن على الاقل امام ازاء عدة نفاط هي الاتية[٢٠] :-

أ-زيادة تكاليف قيمة الواردات الغذائية بعد التغييرات التي ادخلتها اتفاقيات جوله اورغواي في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية ولا سيما خفض الدعم للصادرات الزراعية.

ب-التنافس بين التكتلات الاقتصادية العالمية والتي ستمنح اعضائها المزايا التفضيلية في اطار قوانين المنظمة .

ج-صعوبة الحصول على تكنولوجيا الحديثة في مجال تطوير وتحسينها السلالات الحيوانية وتطوير الصناعات الغذائية وتصنيع واستخدام الادوات البيطرية ، استخدام التقنيات الهندسية الوراثية وزراعة الانسجه وذلك في اطار اتفاقية حقوق الملكية .

د-تناقص المنح والمساعدات الدولية وربطها باستخدامات تحددها الدول المانحة بعيداً عن خياراتها التنموية الوطنية.

ما العمل :

هناك العديد من الاثار المتوقعة من جراء تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي لا سيما في تلك المدة الانتقالية وهي المدة التي من خلالها ينقل من نظم تتصف بالتحكم الى آخرى ترتكز على التحرر ، وعليه لابد من اتباع مجموعة من الاجراءات الى جانب تنفيذ الاصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي لتجنب السلبيات والاثار المترتبة من عملية الاصلاح ، وكما يأتي :-

اولها: اعادة تنظيم ادارات الشؤون الزراعية على اسس وقواعد اكثر تخصصاً.

ثانياً: مراجعة السياسات الزراعية السابقة ومن ضمنها السياسات السعرية واساليب تسعير المنتجات الزراعية.

ثالثاً: انشاء مجالس عليا للتنمية الاقتصادية من اولوياتها الاهتمام بالتنمية الزراعية.

رابعاً: دعم صغار المزارعيين من خلال التوسع في انشاء المصارف الزراعية لتقديم القروض الميسرة للمزارعيين.

خامساً: البحث عن الفرص الاستثمارية المشتركة بين الدولة ورؤوس الاموال الخاصة.

سادساً: الاهتمام بأساليب التنمية الريفية المتكاملة وتقديم الخدمات الشاملة وفي مقدمتها القضاء على الامية وتحسين مستوى القراءة والكتابة اذ تشير الارقام[٢١] عن ظاهرة الامية في الفئتين العمريتين (١٥ سنه فما فوق) و (١٥ –٢٤ سنة) انها بنسبة ٦٠% و ٥٥% وترتفع ببين الاناث الى ٧٦% و ٧٠% في الفئتين على التوالي.

الهوامش والمصادر

(١)المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) ، الزراعة المستدامة في المناطق الجافة ، سوريا ، ٣٠ حزيران ، ٢٠٠٣ الشبكة الدولة (http :// www . cqiar.org)

(٢)جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٦٧.

(٣) هناك مفهومين للأمن الغذائي :

الاول : يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من الغذاء من انتاجها الزراعي المحلي وهي بذلك لا تستورد من الخارج بل هناك امكانية لتصدير قسم من هذا الانتاج .

الثاني : ينصرف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من انتاجها المحلي عن طريق الانتاج الزراعي ، على الرغم من انها تستورد بعضاً من المواد الغذائية التي لا تنتجه بشكل كاف.

(٤)جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٥٢.

(٥) د.محمد مراد ، العولمة ومستقبل النظام الاقليمي العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (١٤-١٦ نيسان) ٢٠٠٢ ، العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، الجزء الرابع ، بيت الحكمة ،ص١٦٩.

(٦) جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ ، ص٣٧.

(٧) جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٥ ، ص٢٩.

(٨) د. محمد مراد ، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٩.

(٩) جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥٥وص٢٩٥.

(١٠)جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٠ ، ص٥٨.

(١١)جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣٩، ص٢٧٢.

(١٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، كانون الثاني ، ١٩٨٧ ،ص٣١٨،ص٣٢٠.

(١٣)جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ ، ص٤٨،ص٤٩.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ، مصدر سبق ذكره.

(١٦) جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ ، ص٣٦٧.

(١٧) المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ، مصدر سبق ذكره.
(١٨) مسؤول في وزارة الزراعة الاميركية ، قطاع الرز في العراق ، وزارة الزراعة الامريكية ، ١٦ حزيران، ٢٠٠٤ ،ص٣(الشبكة الدولية)
(١٩) الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الانعكاسات المحتمله للجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، مصر ، العدد (٨٠) ، ديسمبر ، ١٩٩٤ ، ص٢٥.
(٢٠) جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ ، ص٥٨-٥٩.
(٢١) جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥٧.